

19 أبريل / نيسان 2006

مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: موقع جديد على شبكة الإنترنت لمراقبة سجلات الدول المرشحة للمجلس في مجال حقوق الإنسان

ستطلق منظمة العفو الدولية اليوم موقعاً جديداً على الشبكة العنكبوتية لتمكين الدول التي ستدلي بأصواتها في الشهر القادم لانتخاب أول 47 دولة عضو في مجلس حقوق الإنسان الجديد من تقييم سجلات الدول المرشحة في مجال حقوق الإنسان.

وقال مارتن ماكفيرسون، مدير برنامج القوانين والمنظمات الدولية في منظمة العفو الدولية إن "الوعد الذي قطعته الدول بأن تأخذ في الحسبان سجلات البلدان المرشحة في مجال حقوق الإنسان عند الإدلاء بأصواتها في انتخابات مجلس حقوق الإنسان يعتبر خطوة رئيسية إلى الأمام؛ إذ أن هذه الانتخابات الأولى للمجلس ستساعد على تقرير القوة والسمعة اللتين يتسم بهما عمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في المستقبل."

وأضاف يقول: "إننا نفتتح هذا الموقع الإلكتروني إنما نرودّ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأداة سهلة الاستعمال توفر لها المعلومات عن جميع الدول المرشحة. كما سيساعدها ذلك على الإيفاء بالتزامها بالإدلاء بأصواتها على نحو يتسم بالحكمة - أي لمصلحة حقوق الإنسان على المستوى الدولي."

إن الموقع الذي يحمل اسم: *مايجدر أن تعرفه: مرشد منظمة العفو الدولية إلى الدول المرشحة لعضوية مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان*، سيطلق اليوم على الإنترنت في الساعة 12:01 بتوقيت غرينيتش، ويمكن الدخول إليه عبر العنوان التالي: <http://web.amnesty.org/pages/un-hrcouncil-eng>

وسيتيح هذا الموقع لمندوبي الحكومات وغيرها من الأطراف المعنية إمكانية النقر على زر البلدان المنفردة في قائمة المرشحين للحصول بسهولة على معلومات وافية حول أوضاع حقوق الإنسان الحالية في بلدانهم وسجلها في هذا المجال - وهذا يشمل المصادقة على المعاهدات، والتحفظات على المعاهدات، وتقديم تقارير حول كيفية إيفاء هذه البلدان بالتزاماتها بتلك المعاهدات، وسجلاتها المتعلقة بالتعاون مع الإجراءات الخاصة.

وقد أظهرت مجموعة السجلات بعض الحقائق الالافتة.

وقال ماكفيرسون إنه "في الوقت الذي نعرف أن 45 بلداً من أصل البلدان الخمسين التي أعلنت ترشيح نفسها حتى 13 أبريل/ نيسان، هي من الدول الأطراف في العهدين الدوليين- اللذين يشكلان، مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الشرعة الدولية للحقوق- فإن بعض البلدان المرشحة لم توقع بعد على أي من هذين العهدين."

وأضاف يقول: "من الواضح أن الدول يجب أن تفعل الكثير كي تتمكن من الاضطلاع بأدوارها بمصدقية كأعضاء في هيئة حقوق الإنسان الأكثر أهمية من بين الهيئات التابعة للأمم المتحدة، وكي تكون فعالة حقاً في حماية جميع حقوق الإنسان في جميع البلدان."

إن انتخاب مجلس حقوق الإنسان الجديد في 9 مايو/أيار يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه يمثل فرصة للابتعاد عن السياسة الإقليمية ولعبة المساومات وتبادل المنافع التي اتسمت بها لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان البائدة، والتي كانت تميز اختيار الدول الأعضاء فيها ضمن كتل إقليمية.

وقال ماكفيرسون: "إن انتخاب مجلس حقوق الإنسان الجديد يمثل فرصة ذهبية لبداية جديدة، حيث توضع حقوق الإنسان في قلب عمل المجلس- أي في الموقع الذي يجب أن توضع فيه بالضبط. وإن المجلس الجديد سيكون على صورة أعضائه، أي أنه لن يكون مجلساً جيداً إلا بمقدار جودة الدول الأعضاء فيه. وسيكون أي انتقاد للمجلس من جانب الدول الأعضاء في المستقبل مجرد كلمات جوفاء إذا عجزت عن انتخاب الدول التي أظهرت التزامها بالعمل الجاد والموضوعي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستويين الوطني والعالمي."

خلفية

سُجرت انتخابات مجلس حقوق الإنسان بطريقة الاقتراع السري، وسيتم التصويت على البلدان المرشحة فردياً من قبل جميع أعضاء الجمعية العامة. وكي تفوز الدولة المرشحة بمقعد في المجلس، يجب أن تحصل على الأغلبية المطلقة من أصوات الجمعية العامة (أي 96 صوتاً).

وتشترط الفقرة التنفيذية 8 من قرار الجمعية العامة رقم A/60/25، التي أنشأ بموجبها مجلس حقوق الإنسان، أنه "عند انتخاب أعضاء المجلس، يتعين على الدول الأعضاء أن تأخذ في الحسبان إسهامات الدول المرشحة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتعهداتها والتزاماتها الطوعية تجاه هذه الحقوق."

تجدون قائمة بالبلدان المرشحة والتعهدات على موقع الأمم المتحدة الخاص بانتخابات مجلس حقوق الإنسان: <http://www.un.org/ga/60/elect/hrc/>. بيد أنه لم تضع البلدان المرشحة جميعها ترشيحاتها وتعهداتها الطوعية على الموقع بعد. وانطلاقاً من روح الانتخابات الحقيقية التي يتطلبها القرار رقم A/60/25، فإن منظمة العفو الدولية تدعو جميع البلدان المرشحة إلى القيام بذلك.